الأمم المتحدة

A S

Distr
GENERAL

A/37/691
S/15508
3 December 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السابعة والثلاثون
البند ٣٣ من جدول الأعمال
سياسة الفصل العنصري التي تتبعها
حكومة جنوب افريقيا

مجلس الأمن
السنة السابعة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ وموجهة
الى الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة
الفصل العنصري

أتشرف بأن أحيل طيه ، لنظر الجمعية العامة ومجلس الأمن ، نص الاعلان الذي اعتمده مؤتمر البرلمانيين في أوروبا الغربية المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، المعقود في لاهاي في ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ .

وقد نظم المؤتمر مجموعة من أعضاء البرلمان في هولندا ، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، في سياق الاحتفال بالسنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا .

وأرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٣٣ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) الحاجي يوسف مايتاما ـ سولي
رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة
الفصل العنصري

مرفـــق

اعلان مؤتمر البرلمانيين في أوروبا الغربية المعـني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، ٢٧ تشريـــن الثاني /نوفمـــبر ١٩٨٢

عقد مؤتمر البرلمانيين في أوروبا الغربية المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا في مبـــنى البرلمان الهولندى في لاهاى في ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ . وقد انعقد المؤتمر بنـاء على مبادرة من مجموعة من البرلمانيين الهولنديين من مختلف الأحزاب السياسية ، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التابعة للأمم المتحدة . ورأس المؤتمر السيد هادار كارز ، وزيـــر التجارة السابق في السويد (حزب الأحرار) . وقد وفر المؤتمر فرصة لأعضاء البرلمانات الوطنيـــة في أوروبا الغربية ، ولأعضاء البرلمان الأوروبي ، لتبادل المعلومات عن التدابير التي اتخذتها بلدانهم لانهاء التعاون مع النظام العنصرى الحاكم في جنوب افريقيا وتأييد الشعب المضطهد في نضالـــه الشرعي من أجل الحرية وحقوق الانسان ؛ وللتشاور بشأن اتخاذ مزيد من التدابير ، وخاصة من جانب البرلمانات وأعضائها ؛ ولتعزيز تنسيق التدابير .

وان عقد المؤتمر في سياق السنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيـــا ، التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يؤكد على المسؤولية الأدبية لبلدان أوروبا الغربيـــة للاسهام على نحو فعّـال وايجابي في الجهود الدولية الرامية الى القضاء على الفصل العنصرى والـى تعزيز السلم ، وكذا على أهمية الدور الذى يمكن للبرلمانات وأعضائها أن تؤديه في هذا الصدد .

وقد استمع المؤتمر الى بيانات افتتاحية من سعادة الحاجي يوسف مايتاما ـ سولي (نيجيريا) رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ؛ وسعادة السيد يواكيم البرتو شيسانو ، وزير خارجية موزامبيق ؛ والسيد جان نيكو شولتن ، عضو البرلمان الهولندى ، متحدثا باسم اللجنة التحضيرية .

وكان المشتركون في المؤتمر يدركون تماما الحالة الخطيرة في الجنوب الافريقي ، وخطـــورة النزاع الأوسع الناجم عن سياسات وأعمال نظام جنوب افريقيا العنصرى ، ومسؤولية حكومات وشعوب بلدان أوروبا الغربية لاتخاذ اجراء فعال للمساعدة على ضمان السلم ، والحرية ، والديمقراطية في الجنـــوب الافريقي . ولاحظوا بقلق بالغ أن نظام بريتوريا قد زاد من قمعه للشعب الأسود في جنوب افريقيـــا ، وأن سياسيين محتجزين كثيرين يجرى تعذيبهم بل وقتلهم . وقد أحبطت المفاوضات من أجل استقلال ناميبيا بسبب عناد نظام بريتوريا ، وتصاعد أعماله العدوانية والرامية الى زعزعة استقرار دول خـــط المواجهة .

واعترف المشتركون بالحاجة الى فرض أقصى ضغط دولي على نظام بريتوريا والى دعم الكفـــاح الشرعي لشعب الجنوب الافريقي بغية القضاء على الفصل العنصرى ، وتحقيق استقلال حقيقي لناميبيـــا ، وانشاء دولة ديمقراطية في جنوب افريقيا . وقد عقدوا قرب النهاية مشاورات كاملة بشأن عمل يقـــوم به البرلمانيون في أوروبا الغربية ، واعتمدوا الاعلان التالي .

ويعلن المؤتمر أن من واجب حكومات وشعوب أوروبا الغربية التعاون مع الدول الافريقية من أجل ضمان السلم والحرية في جنوب افريقيا .

ويعلن تأييده التام لكفاح شعب ناميبيا من أجل تحقيق استقلال حقيقي ؛ ولكفاح شعب جنوب افريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصري وانشاء مجتمع ديمقراطي . ويعرب عن عظيم تقديره لدول خط المواجهة للتضحيات التي تقدمها تأييدا للحرية في جنوب افريقيا وناميبيا ، ويعلن أنها تستحق كل المساعدة اللازمة من المجتمع الدولي .

ويدعو المؤتمر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الى فرض جزاءات الزامية على ذلك النظام . ويؤكد بصفة خاصة الحاجة الى اتخاذ اجراء الزامي لحظر كل تعاون عسكري ونووي مع جنوب افريقيا ؛ ووقف كل الامدادات من البترول ومنتجات البترول الى جنوب افريقيا ؛ ووقف كل الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا وكل القروض المالية المقدمة اليها ؛ وانهاء استيراد الفحم والسلع الأساسية الأخرى من جنوب افريقيا .

ويدعو المؤتمر أيضا الى تقديم المساعدة الى حركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا وناميبيا ودول خط المواجهة ؛ والى المقاطعة الرياضية والثقافية والتجارية وغيرها من أنواع المقاطعات . مع جنوب افريقيا ؛ واتخاذ اجراءات أخرى لاظهار التضامن مع شعب جنوب افريقيا وناميبيا المقهور .

ويتعهد المشتركون باتخاذ تدابير ، لا سيما في برلماناتهم ، من أجل تحقيق هذه الغايات. وسوف يدعون حكوماتهم الى تأييد فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، وممارسة كل ما لديها من نفوذ لتعزيز الجزاءات العالمية والالزامية التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . وسوف يحثون أيضا حكوماتهم ، فضلا عن المنظمات في بلدانهم ، على تقديم أقصى مساعدة لشعب جنوب افريقيا وناميبيا المقهور وحركات تحريره الوطني ، فضلا عن دول خط المواجهة .

ويعرب المؤتمر عن تقديره لجميع الحكومات التي فرضت من طرف واحد جزاءات ضد جنوب افريقيا ، ويدعو الى زيادة فرض جزاءات من طرف واحد . ويثني أيضا على النقابات ، والهيئات الدينية والمنظمات غير الحكومية الأخرى التي عارضت نظام الأقلية في جنوب افريقيا معارضة مطلقة ، واتخذت الاجراءات لقطع جميع الاتصالات السياسية والدينية والثقافية وغيرها من الاتصالات مع ذلك النظام . ويرحب المؤتمر في هذا الصدد بمقررات التحالف العالمي للكنائس الاصلاحية .

ويدين المؤتمر قرار صندوق النقد الدولي بمنح ائتمان يزيد على بليون دولار لجنوب افريقيا تحت ضغط قلة من البلدان الغربية ، وبالرغم من نداء الجمعية العامة للأمم المتحدة . ويدين أيضا استمرار المصارف والمؤسسات المالية في توفير القروض لجنوب افريقيا .

ويعرب المؤتمر عن شديد قلقه لأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد شجعت هذا النظام العنصري بسياستها الخاطئة المتمثلة في " التعامل البناء " مع ذلك النظام ؛ ولتخفيفها الحظر المفروض على امداد جنوب افريقيا بالأسلحة ؛ ودعمها للجهود التي يبذلها نظام جنوب افريقيا لاحباط المفاوضات من أجل استقلال ناميبيا عن طريق ما يدعى بـ " الربط " بمسائل لا علاقة لها بالموضوع .

ويطلب الى جميع بلدان أوروبا الغربية أن تضع حدا لجميع أشكال التعاون مع نظام الفصل العنصرى ، وأن تساند الكفاح من أجل الحرية في الجنوب الافريقي . ويحث هذه البلدان على التعاون مع الدول الافريقية المستقلة في اقناع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالتخلي عن سياساتها الحالية في الجنوب الافريقي .

وبعد مناقشة التطورات في الجنوب الافريقي ، وبعد تبادل المعلومات عن التدابير المتخذة من الحكومات والبرلمانات والمنظمات في بلدانها ، وافق المؤتمر على ما يلي كدليل يسترشد به البرلمانيون في القيام بأعمال منسقة .

١ - التعاون العسكرى والنووى مع جنوب افريقيا

يجب تنفيذ حظر الأسلحة الالزامي ضد جنوب افريقيا الذى فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب القرار ٤١٨ المؤرخ في ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ تنفيذا تاما ، ويجب رصده وتعزيزه على نحو فعّال لمنع أى تعاون عسكرى ونووى مع جنوب افريقيا . وعلى جميع الحكومات أن توقف صادراتها الى جنوب افريقيا مما يدعى بالمعدات والتكنولوجيا العسكرية " الثنائية الغرض" ، وكذلك من الحاسبات الالكترونية ومعدات الاتصال . ويجب ألا يقتصر حظر الأسلحة على امدادات الأسلحة الى قوات جنوب افريقيا المسلحة ، ويجب أن يشمل أيضا امدادات الأسلحة الى شرطة جنوب افريقيا وجميع الوكالات الحكومية الأخرى .

وتحقيقا لتلك الغاية ، ينبغي على البرلمانيين القيام بما يلي :

(أ) اتخاذ مبادرات لتحقيق حظر فعال بجزاءات حازمة ، في البلدان التي لم تفعل ذلك بعد ، بحيث يشمل الوقف الكامل لكل تعاون مع جنوب افريقيا في الميدان النووى ، ونقل التكنولوجيا المتصلة بانتاج الأسلحة أو المنشآت النووية ، واستيراد المعدات العسكرية أو المكونات المصنعة في جنوب افريقيا ؛

(ب) اتخاذ ما يتصل بذلك من مبادرات لسن التشريعات الفعالة بشأن هذه النقاط ؛

(ج) حث حكوماتهم على الالحاح من أجل المراقبة الفعالة لحظر الأسلحة من جانب مجلس الأمن ، ومن أجل اقناع الدول الغربية الرئيسية بتسهيل دعم الحظر على الأسلحة ؛

(د) مواصلة الاتصال باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التابعة للأمم المتحدة ، والحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكرى والنووى مع جنوب افريقيا .

٢ - فرض حظر نفطي على جنوب افريقيا

ويؤكد المؤتمر على أهمية فرض حظر نفطي فعال على جنوب افريقيا ، ويشير الى نتائج مؤتمر البرلمانيين في أوروبا الغربية المعني بفرض حظر نفطي على جنوب افريقيا ،

المعقود في بروكسيل في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ . ويرحب المؤتمر بالمقترح الذي قدمته البلدان المصدرة للنفط في الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي للنظر في الوسائل التي تكفل التنفيذ الفعال للحظر المفروض من الدول المصدرة للنفط .

وينبغي على البرلمانيين القيام بما يلي :

(أ) حث حكوماتهم على الالحاح من قبل فرض حظر نفطي على جنوب افريقيا ؛

(ب) اقتراح التشريعات لفرض حظر نفطي على جنوب افريقيا . وينبغي لهذه التشريعات أن تحظر تصدير ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ؛ وتقديم أى مساعدة الى الصناعة البترولية في جنوب افريقيا وأى أنشطة للشركات الخاضعة لولايتها ، بما فيها شركات النقل البحرى ، يكون فيها انتهاك للحظر المفروض من البلدان المصدرة للنفط .

ويرجو المؤتمر من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ومكتب بحوث النقل البحرى في أمستردام ، اتخاذ الخطوات اللازمة لابقاء البرلمانيين والحكومات على علم بجميع التطورات ، بما في ذلك الاجراءات التي تتخذها المنظمات الدولية والحكومات القومية ، وكذلك التشاور مع الدول والمنظمات التي تشجع الاجراءات الدولية الرامية الى التخلص تدريجيا من أعلام المواءمة .

٣ — <u>الاستثمارات والقروض</u>

ويدعو المؤتمر الى الانهاء الفورى للاستثمارات في جنوب افريقيا ولتقديم القروض المالية اليها ، على نحو ما تحث عليه القرارات المتكررة للجمعية العامة للأمم المتحدة . وينبغي على البرلمانيين أن ينظروا في البدء في سن تشريعات قومية لانهاء الاستثمارات في جنوب افريقيا وانهاء تقديم القروض المالية اليها .

٤ — <u>واردات اليورانيوم</u>

ويدعو المؤتمر جميع الحكومات الى الاعتراف بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لاقليم ناميبيا ، والى تنفيذ مرسومه التشريعي رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا . وينبغي على البرلمانيين أن يستهلوا العمل ، في البلدان التي لم تفعل ذلك بعد ، من أجل حظر استيراد اليورانيوم والسلع الأخرى في ناميبيا . وينبغي أيضا أن يتخذوا الاجراءات اللازمة بحيث يكفل الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية ، على سبيل الاستعجال ، ألا يتم تسليم أى يورانيوم من ناميبيا الى أوروبا الغربية .

٥ - واردات الفحم

يدعو المؤتمر جميع بلدان أوروبا الغربية الى ايقاف واردات الفحم من جنوب افريقيا .

٦ - المقاطعة الرياضية لنظام الفصل العنصرى

يحث المؤتمر جميع الحكومات والهيئات الرياضية على اتخاذ التدابير اللازمة لمقاطعة الألعاب الرياضية في نظام الفصل العنصرى مقاطعة تامة .

وينبغي على البرلمانيين أن يحثوا حكوماتهم على ما يلي :

(أ) رفض منح تأشيرات السفر الى الرياضيين والاداريين الرياضيين التابعين لجنوب افريقيا ؛

(ب) ايقاف أى مساعدة الى الهيئات الرياضية التي تواصل التبادل الرياضي مع جنوب افريقيا ؛

(ج) تأييد اتفاقية الأمم المتحدة المقترحة لمناهضة الفصل العنصرى في الرياضة.

٧ - تأشيرات السفر لمواطني جنوب افريقيا

يدعو المؤتمر جميع الحكومات ، التي لم تقم بذلك حتى الآن ، الى أن تمنع دخول مواطني جنوب افريقيا بدون تأشيرات سفر ، وأن تصدر لوائح تقضي برفض منح التأشيرات الى :

(أ) الموظفين العسكريين وموظفي الشرطة والمخابرات ؛

(ب) موظفي البانتوستانات " المستقلة " المزعومة .

وينبغي لجميع الحكومات ، من ناحية أخرى ، أن تمنح حق اللجوء لمواطني جنوب افريقيا الذين يرفضون الاشتراك في القوات العسكرية وقوات الأمن في جنوب افريقيا بسبب معتقداتهم .

٨ - تقديم المساعدة

يدعو المؤتمر الحكومات والمنظمات أن تزيد المساعدة التي تقدمها الى شعب جنوب افريقيا وناميبيا المقهور وحركات تحريره الوطني .

كذلك يدعو المؤتمر المجتمعات الأوروبية والحكومات الوطنية الى زيادة التبرعات التي تقدمها الى مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي والى تقديم المساعدة الى دول خط المواجهة .

٩ - مسائل أخرى

يشجع المؤتمر مبادرات البرلمانيين الرامية الى :

(أ) ارسال بعثات الى دول خط المواجهة لاجراء مشاورات مع حكوماتها ومع زعماء حركات التحرير الوطني ؛

(ب) ودعم الاجراءات المشتركة التي تتخذها الحكومات التي تعتنق نفس الآراء في أوروبا الى حين أن يتخذ مجلس الأمن قرارات الزامية .

(ج) والمساعدة في التعريف بالحالة السائدة في الجنوب الافريقي وتشجيع الحركات المناهضة للفصل العنصرى .

* * * * *

ويعرب المؤتمر عن القلق العميق ازاء تعسر المفاوضات المعنية باستقلال ناميبيا بسبب المطالب التي قدمها نظام جنوب افريقيا بتأييد من الولايات المتحدة الامريكية . ويندد المؤتمر بخطط نظام جنوب افريقيا لفرض " التسوية الداخلية " المزعومة من أجل انشاء حكومة عميلة في الاقليم .

ويحث المؤتمر جميع الحكومات على فرض عقوبات على جنوب افريقيا اذا استمر نظام جنوب افريقيا في تنفيذ هذه الخطط .

ويقدم المؤتمر تهانيه للمؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا بمناسبة الاحتفال بمرور سبعين عاما على انشائه .

ويتعهد المؤتمر بتقديم الدعم الكامل للحملة الرامية للافراج عن نلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين في جنوب افريقيا وناميبيا .

ويرجو المؤتمر ممن قاموا بتنظيمه ومن اللجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصرى أن يقوموا بارسال هذا الاعلان الى الأمم المتحدة والمجتمعات الأوروبية والبرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية وجميع المنظمات المختصة الأخرى .

ويوافق المشتركون في المؤتمر على الاستمرار في اجراء اتصالات فيما بينهم ومع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لمواصلة جهودهم من أجل العمل على تنفيذ أحكام هذا الاعلان . ويرجو المشتركون من اللجنة التحضيرية للمؤتمر أن تشجع المبادرات الخاصة بالجزاءات التي اتخذها برلمانيو أوروبا الغربية وأن يتعاونوا في تبادل المعلومات فيما بينهم .

- - - - -